تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المالية و دورها في إحياء سنة الوقف الإسلامي دراسة تأصيلية تحليلية

إعداد : أ.د / عطية عبد الحليم صقر

www.profattiasakr.net : الموقع الالكتروني

m_attia_sakr@yahoo.com : البريد الالكتروني

تكنولوجيا المعلومات المالية () كركيزة أساسية لعصرنة الوقف الاسلامي:

إن السمة الأساسية للعصر الذي نعيشه هي: سيطرة المعلومات على مختلف مجالات الحياة ، وينبغى أن تكون صناعة المعلومات ركنا أساسيا في بناء وقف اسلامي عصرى ذي تفوق وتميز وقدرة على منافسة منظمات المجتمع المدنى الخيرية الأخرى.

و تكمن أهمية صناعة المعلومات الوقفية في كونها تطويرا لفكر الفقهاء المجتهدين وبحوثهم ودراساتهم و تخليلاتهم و مقارناتهم ، حيث يعتبر هذا الخليط الهائل من بيانات فقه الوقف عند تجميعه و تنظيمه وتصنيفه و تحليله وتحويله إلى معلومات ذات دلالات أهم ركائز تطوير الوقف و توجيه سياساته الانتاجية.

و إذا كانت الثورة المعلوماتية نتاجا ومحصلة للثورة التكنولوجية فإن الوقف الاسلامي ينبغي أن يرتكز في تطوره وتطويره على التكنولوجيا في كل ما يتصل بتطبيق اجتهادات العلماء في حل مشاكل انشائه و توثيقه وإداراته واستثماراته وجودة خدماته ، و ذلك حيث أصبحت التكنولوجيا عاملا مشتركا يتخلل كل مكونات أية منظمومة إدارية أو مالية ، و على هيئات الأوقاف أن تخلق الفرص المواتية لإحداث التطور التكنولوجي في عملياته الادارية و الانتاجية ، وأن توفر المواد اللازمة لتحقيق هذا التطور وان تقدم الحوافز الكافية لتنميته و أن توظفه لتحقيق خدمات وقفية جديدة ومتجددة و أن تستثمر عوائده لتحقيق دورات متجددة من التطوير.

أهمية المعلومات في المنظومة الادارية للوقف:

تمثل المعلومات المتصلة بالتاريخ الاقتصادى لكل عين موقوفة من حيث نوعها و مساحتها و مقدارها و جهتها و اسم واقفها وتاريخ وقفها و المستحقين لربعها و تعاقب النظار عليها و مقدار ربعها ومحاولات الاعتداء عليها ، وجدوى استبدالها و دراسات جدوى استثمارها و غير ذلك من

۲

⁽⁾ تكنولوجيا المعلومات هي : علم تجميع وترتيب وتصنيف و معالجة (تفسير و تحوير) و نقل البيانات و تحويلها إلى معلومات ثم تطوير المعلومات إلى معارف تمثل عنصرا مهما و حيويا في العمليات الادراية للوقف و في رسم سياساته.

المعلومات المتعلقة بما ، تمثل الركيزة الأساسية في منظومة الوقف الادارية ، كما تعتبر الأداة الأهم في يد الادارة للوصول إلى أهدافها ، وتبدو أهمية المعلومات من الوجوه التالية:

- 1. أنها تمكن الادارة من استشعار متغيرات البيئة المحيطة بالوقف و احتياجاتها.
- 2. أنها تمكن الادارة من الوقوف على فرص و إمكانيات تنمية الوقف و استثمار أمواله و المعوقات التي تحول دون ذلك.
- 3. أنها تمكن الادارة من اختيار وتصميم أنسب الأسالييب الادارية و أكفأ الهياكل البشرية القادرة على القيام بأعمال الادارة و تطبيقا لذلك: فإن المعلومات عن متغيرات البيئة الاجتماعية و الاقتصادية المحيطة بالوقف تمكن الادارة من انتاج و خلق المخرجات و الخدمات التي تواجه بها المتغيرات و تحقق الاستقرار للوقف.

و المعلومات عن التاريخ الاقتصادى لأعيان الوقف تمكن الادارة من استرداد مئات الأعيان المغصوبة والمندثرة.

و المعلومات عن فرص استثمار أعيان الأوقاف وتراكمات أموالها تمكن الادارة من اختيار أنسب وأصلح مجالات الاستثمار

و المعلومات عن المراكز والقوائم المالية للجهات المصدرة للأوراق المالية تمكن إدارة الوقف من الدخول و الخروج و اختيار الأوراق القيادية للاستثمار فيها.

إن المعلومات باختصار شديد هي التي تقدم لادارة الوقف الإجابة عن التساؤلات التالية: متى ، وأين ، و كيف ، و لماذا ، وكم ، وبكم ، ومن ، ولمن ، وبواسطة من ، وما هي ، وهي أجابات تنير الطريق أمام إدارة الوقف في تحقيق الأهداف أو النتائج و في تحليل الفرص و المعوقات و في تحديد أوجه استخدام الموارد وتخطيط و إدارة الأنشظة الانتاجية و في توفير الموارد وزيادة انتاجيتها و في أنسب الفرص للحصول على موارد جديدة أو بديلة ، وفي المفاضلة و الاختيار بين أنسب الحلول للمشاكل.

إن توفر المعلومات لدى جهة إدارة الوقف يساعدها على تجنب المعوقات و المشكلات بل واستثمار الجوانب الايجابية في هذه المشكلات ، كما يتيح لها فرص تغيير وتبديل أساليب العمل و النشاط

ويمكّنها من اختصار أوقات العمل و تقليل أثر التباعد المكانى بين أعيان الوقف و اداراته الفرعية ومن تحقيق أقصى استفادة من الموارد البشرية الموزعة فى أماكن مختلفة بشكل أكفأ ومن النمو المستمر فى انتاجية الأعيان الموقوفة.

إسهامات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي للوقف:

مفهوم الشمول المالى للوقف:

يقصد بالشمول المالي للوقف جملة المعاني الرئيسية التالية:

- 1. دمج أو إدخال فئات الراغبين في الوقف من ذوى الدخل المالى المنخفض الذين لا تسمح لهم دخولهم المنخفضة بوقفها في منظومة الوقف بتيسير تلقى أوقافهم مهما كانت متدنية في حسابات وقفية من خلال منظومة العمل الرقمية ، جنبا إلى جنب مع الواقفين من ذوى الدخل المرتفع مع تمكين الجميع من الوصول إلى الخدمات الوقفية بأساليب ميسورة تلبى احتياجاتهم ، و تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسئولية و الاستدامة.
- 2. تنويع أو تعميم فغات المستفيدين من الوقف من أصحاب المصالح ممن تنطبق عليهم الشروط التي اشترطها الواقفون لاستحقاق الربع سواء كانوا أفراد طبيعين أو جهات بر (نفع) عامة سواء كانوا مستحقين بصفة الفقر او بصفة الاستثمار أو بصفة النفع العام و سواء كانوا أصحاب مشاريع استثمارية متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر.
 - 3. تنويع أصناف الأموال الموقوفة بحيث تشمل العقارات و النقود والجانب المالى من حقوق الملكية الفكرية ، وتوزيعات الأوراق المالية المستحقة للواقفين.
- 4. تنويع الخدمات الوقفية المقدمة للواقفين و المستحقين بحيث تشمل تلقى ودائعهم الوقفية ومنحهم الائتمانات الوقفية ، وبحيث يكون لدى الجميع إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية وقفية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبى احتياجات معاملاتهم و مدفوعاتهم ، وبحيث يجد جميع الواقفون و المستحقون منتجات مالية وقفية مناسبة لاحتياجات كل منهم.

كيفية تحقيق الشمول المالى للوقف:

يمكن تحقيق الشمول المالي للوقف من الأساليب و الطرق من أهمها:

- 1. تقديم خدمات استشارية لكل من أصحاب الفوائض المالية الراغبين في وقفها وقفا مؤبدا أو مؤقتا ، وكذا لكل من أصحاب العجز المالي الراغبين في تمويل مشروعاتهم الاستثمارية عن طريق الوقف ، وكذا لكل من المستحقين لريع الأوقاف بوصف الفقر و العوز و الحاجة ، بحيث تلبي هذه الخدمات الاستشارية حاجة كل فئة.
- 2. الاهتمام بشكاوي عملاء الوقف من جميع الفئات و التعامل معها بكل حيادية و موضوعية.
- 3. ابتكار خدمات ومنتجات مالية وقفية جديدة لا تقتصر فقط على تلقى ودائع الواقفين ، بل تمتد إلى منح المستحقين و المستفيدين أنواعا متعددة من التمويل و بأسعار ميسورة وأساليب دفع متنوعة تلى كافة احتياجاتهم.
 - 4. التثقيف المالى للمستحقين و المستفيدين و تحسين مهارات الادراة المالية لديهم وتزويدهم بالمعارف و الأدوات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مستنيرة ، وتحويد و تحسين معيشتهم ، وكيفية التعامل مع المعارف المالية.

أهمية الشمول المالي للوقف:

يكتسب الشمول المالي للوقف أهميته من الوجوه التالية:

- 1. يلعب دورا اجتماعيا مهما في اجتذاب الشريحة الأكبر من محدودي الدخل و النساء وتشجيعهم على وقف فوائض أموالهم مهما كانت متدنية.
- 2. يلعب دورا اقتصاديا مهما في تمويل المشروعات الاستثمارية للمستحقين للوقف ممن تنطبق عليهم شروط الواقفين.
 - 3. يلعب دورا ماليا مهما في تيسير حصول المستثمرين من المستحقين للريع على تمويل مشروعاتهم بأسعار ميسورة و أساليب دفع متنوعة.

- 4. يلعب دورا تنظيميا مهما في ضمان وصول الخدمات المالية الوقفية لجميع الفئات المتعاملة مع الوقف في الأوقات المناسبة لهم.
 - 5. يلعب دورا رقابيا مهما في الرقابة و الاشراف على أموال الأوقاف و ضمان جودة استخداماتها و تحقيق الشفافية في بنود صرفها.
 - 6. يساعد الواقفين و المستحقين و المستثمرين على التخطيط لتحقيق أهدافهم و في أوقات احتياجاتهم.
 - 7. يشجع على الابتكار في النظام المالي الرقمي للوقف و ما يقدمه لعملائه من خدمات ومنتجات مالية وقفية.
 - 8. يحفز على اقراض و تمويل المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر للمستثمرين من المستحقين للريع بحسب شروط الواقفين.
 - 9. يساعد في النهوض بالاقتصاد الوطني لدولة الوقف عبر ضم الاقتصاد غير الرسمي للوقف إلى الاقتصاد الرسمي للدولة و ذلك بما يعطى دفعة للنمو و التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة.

موانع الشمول المالي في الوقف:

- 1. كون الواقف غير أهل للتبرع لصغر سنّ أو لسفه أو لعدم أهلية.
 - 2. كون الموقوف عليه جهة معصية لله عز وجل.
- 3. كون الوقف طريقا إلى محظور شرعى مثل حرمان أحد الورثة من الميراث.

اسهامات التكنولوجيا المالية في اندماج الوقف في الاقتصاد الرقمي:

مفهوم الاقتصاد الرقمى: هو: ذلك النوع من الاقتصاد الذى يقوم فى مجمل عملياته على المعلومات و يستند فى أغلب خطواته على استخدامات التكنولوجيا المالية و يرتكز على بنية تحتية تكنولوجية و آليات رقمية تتم من خلالها الأعمال و الأنشطة الاقتصادية ،

أو هو : مجموعة من العمليات الاقتصادية التي تتم من خلال استخدام امكانات تكنولوجيا

المعلومات و الاتصالات و تطبيقاتها و ليس مجرد حيازتها فقط.

أو هو: تصور لقطاع الأنشطة الاقتصادية ذات الصلة بالتقنية الرقمية المبينة على النماذج الاقتصادية مثل نماذج الويب.

أو هو : النشاط الاقتصادي الناتج عن الاتصالات عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

مكونات الاقتصاد الرقمى:

- 1. البنية التحتية التكنولوجية
- 2. الأجهزة و البرمجيات و الشبكات
- 3. الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال
- 4. أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (المواتف الذكية)
- 5. صناعة تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات لتوليد فرص عمل جديدة و تأهيل منتجاتها وخدماتها للتصدير إلى السوق العالمي
- 6. الاستثمار في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و في صقل المهارات والتعليم و التدريب التي يحتاج إليها المواطنون للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أهداف رقمنة الوقف:

- 1. تعزیز و حوکمة الخدمات الوقفیة الرقمیة (أی التی تتم عبر استخدام تکنولوجیا المعلومات والاتصالات) و التی تقدم لعنصری الوقف الرئیسیین و هما الواقف و الموقوف علیهم.
 - 2. تحسين بيئة أعمال الوقف عن طريق اعداد اللوائح التنظيمية اللازمة .
- 3. معالجة التحديات التي تواجه الوقف في انشائه و استبدال أعيانه و المحافظة على وثائقه من الاندثار القسرى لأعيانه و تنفيذ شروط الواقفين.
- 4. بناء قواعد بيانات وافية و متكاملة عن أعيان الأوقاف مجتمعة و عن كل عين على حدة تدون من خلالها تاريخ العين.

- 5. حصر جميع الأموال الموقوفة و تسجيل صكوك أعيانها ووثائقها و الاحتفاظ بصورة لكل وثيقة أو صك مع كافة المعلومات الأساسية عن كل عين موقوفة وذلك من خلال تطبيقات أجهزة تكنولوجيا المعلومات من أجل الرجوع إليها وقت الحاجة و ذلك بما يسمح بالافصاح و الشفافية والحياد لجميع المعلومات الخاصة بكل عين ، وسهولة الحصول على هذه المعلومات.
 - 6. توفير الثقة في العمليات الوقفية التي تتم عبر أجهزة تكنولوجيا المعلومات خاصة فيما يتعلق بالأمن السيبراني و مكافحة الفساد المالي والاداري.
- 7. جمع وتخزين و تحليل و تبادل البيانات و المعلومات بين كافة إدارات الأوقاف في الدولة عن كل عين موقوفة.

متطلبات دمج قطاع الوقف في الاقتصاد الرقمي:

لماكان الاقتصاد الرقمي تعبيرا عن جميع العمليات و المعاملات الخاصة بأعيان الأوقاف من خلال التقنيات و الأدوات الرقمية و التوظيف الأكثر كفاءة للبيانات في مختلف الأنشطة و الخدمات الوقفية وتعزيز الترابط بين أشخاص الوقف و إداراته ، فإن دمج قطاع الوقف في الاقتصاد الرقمي يستلزم تحقيق المتطلبات التالية:

- 1. اصدار نصوص تشريعية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات الوقفية ، و حماية البيانات الشخصية لأطراف العمليات و الخدمات الوقفية.
- 2. دمج قطاع الأوقاف في استراجيات التكنولوجيا المالية للبنوك المركزية و لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.
 - 3. تأسيس مجلس وطني للتحول الرقمي لقطاع الأوقاف.
 - 4. انشاء منصة الوقف الرقمية لضمان التحول الرقمي للوقف من خلال تحول قائم على البيانات عن أطراف كل عملية وقفية على حدة ، و تعزيز الخدمات الوقفية عن بعد والارتقاء بمستوياتها.

- 5. توفير البنى التحتية اللازمة لتحول قطاع الأوقاف إلى الاقتصاد الرقمي وتميئة البيئات المواتية و المحفزة على الأخذ به في قطاع الأوقاف.
 - 6. دعم ابتكار وتطوير المنتجات الرقمية المناسبة للوقف.
- 7. نشر الوعى المجتمعي والثقافة العامة الداعمة للتحول الرشيد نحو الاقتصاد الرقمي في قطاع الأوقاف بين فئات المهتمين بالدراسات الوقفية.
 - 8. صياغة إطار شامل لتحول الوقف إلى الاقتصاد الرقمى بتضمن الآليات ومراحل التحول وأدوار وزارات وهيئات الأوقاف و العلماء والباحثين.
- 9. تحديد سبل مواجهة تحديات التحول خاصة فيما يتعلق بتوفير الموارد البشرية المناسبة والقادرة على إجراء التحول والبنى التحتية و التكنولوجية الملائمة لهذا التحول بما فيها بنية الأمن السيبراني.

البني التحتية اللازمة لدمج قطاع الوقف في الاقتصاد الرقمي:

1. وجود قاعدة بيانات مفصلة لكل عين موقوفة تتضمن (): اسم الواقف _ تاريخ إنشاء الوقف _ أسماء الموقوف عليهم _ نوع الوقف (خيرى

واحدة من ثلاث نماذج في بناء نظام المعلومات ، وأما النموذجان الآخران فهما : بنوك المعلومات ، وشبكات المعلومات. و هي عبارة عن : تنظيم لعدد من الملفات أو السجلات و الحقول المتكاملة و المترابطة ببعضها والمخزنة بطريقة لا تكرار فيها للبيان الواحد ، والتي يمكن عند معالجتها استخراج المعلومات المفيدة منها ، وذلك مثل:

وقف _ واقف _ موقوف عليه _ ريع _ اندئار قسرى _ ناظر الوقف _ استبدال الوقف _ استثمار الفائض _ أعيان الوقف _ إنتاجية الأعيان ، فإن هذه الكلمات عبارة عن ملفات أو سجلات أو حقول بيانات مرتبطة ببعضها كوحدة متكاملة يمكن عند معالجتها بالتبويب و التفسير استخراج معلومات مفيدة منها مثل: يلتزم ناظر الوقف بتنفيذ شرط الواقف عند استبدال أو استثمار أعيان الوقف

و لبناء قاعدة بيانات وقفية ذات فعالية في إدارة بيانات الأوقاف كمورد تنظيمي يجب على الوقف باعتباره منظمة أعمال ما يلى.. =

٩

⁽⁾ قواعد البيانات : هي

^{1.} التخطيط لاستخدام المعلومات كمورد تنظيمي للوقف.

، ذرى ، مشترك) _ صفة العين (عقار ، متقول ، نقود ، حقوق ملكية ، أوراق مالية) _ مساحة أو مقدار العين _ جهة وجود العين _ شروط الواقف _ جهة توثيق/تسجيل وثيقة الوقف _ اسم ناظر الوقف _ جميع التصرفات التي جرت على العين _ مقدار الربع _ نصيب كل مستحق من الربع _ و بالجمة فإن قاعدة البيانات يجب أن تتضمن كل ما يلزم معرفته عن العين و ذلك بما يحول دون الاندثار القسرى للعين أو إنكار وقفها.

2. قاعدة بيانات عامة للأوقاف الخيرية داخل الدولة تتضمن:

حصر وتسجيل جميع الأوقاف الخيرية داخل الدولة و اثباتها بالطرق الشرعية ووصفا تفصيليا للوثائق المثبتة لوقف كل عين و جميع التصرفات التي وقعت على كل عين من تحكير أو تأجير أو بيع أو استبدال أو وضع يد من كل المعتدين عليها ، ومقدار ربع العين وأصحاب الحقوق

2. الوقوف على متطلبات الوقف من المعلومات الوقفية.

^{3.} تطوبر وظيفة إدارة البيانات و تنظيم بنية محتواياتها بما يضمن استدامتها و يحدد العلاقة المنطقية بين عناصرها.

^{4.} تطوير سياسات و استراتيجيات و أساليب استخدام المعلومات.

^{5.} امتلاك المكونات المادية لتكنولوجيا قواعد البيانات و إداراتها من أجهزة الجاسب الآلي ووحدات التسجبل و الادخال ووسائل الاتصال و الشبكات و ملفات البرامج و البيانات من المكونات المادية التي يتم حفظها في وحدات التخزين.

^{6.} توفير الطواقم البشرية المتخصصة المدربة على تقنيات نظم إدارة قواعد البيانات.

^{7.} توفير البرامج الخاصة بنظم التشغيل و إدارة البيانات و التحليل.

^{8.} تكوين فريق عمل متخصص عن تصميم و تشغيل قواعد البيانات يتشكل من:

أ. مدير القاعدة الذي يلزم أن تكون لديه الخلفية الفقهية الكافية عن الوقف ، وذلك لاختصاصه بتحديد متطلبات قواعد البيانات من المفردات و البرمجيات و الأجهزة.

ب. مصمم قاعدة البيانات و الذي يلتزم كذلك أن يكون على دراية تامة بالاجتهادات الفقهية في الوقف لاختصاصه بتحديد طبيعة البيانات التي يتم تخزينها و تصميم قواعد البيانات الوقفية بأقل أخطاء شرعية ممكنة.

ت. مبرمج قاعدة البيانات و يختص بتقنية برامج التشغيل و التحليل من الأخطاء وتصميم شاشات الادخال و الاخراج و كتابة البرامج بلغات مناسبة لأنظمة قواعد البيانات.

بنوك المعلومات: وهي عبارة عن مجموعة من قواعد البيانات الوقفية التي تعكس أنشطة و خدمات الوقف المالية ومتطلبات إنشائه و بقائه و التي يمكن الاستعانة بما في إنجاز أهداف الوقف و غاياته.

عليها و جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق عيني أصلى أو تبعى أو نقله أو تغييره أو زواله و الأحكام القضائية المثبتة لشئ من ذلك على العين.

3. قاعدة بيانات خاصة بالنظارة على الأوقاف تتضمن:

اسم الناظر الأصلى و أسماء خلفائه _ تاريخ تولى النظارة _ وصفا تفصيليا للعين الموقوفة محل النظارة _ أجرة الناظر _تصرفات الناظر النافعة والضارة بالعين _ تظلمات المستحقين ضدهم و مخاصماتهم لهم _ مدى التزامه بشرط الوقف

4. قاعدة بيانات عامة للنواحي المالية للأوقاف في الدولة تتضمن:

إجمالي وصافى الايرادات و النفقات و الأرصدة و الاستثمارات والديون المعدومة والقروض والالتزامات المالية ومصارف الربع ونفقات الصيانة و التعمير و حقوق المستفيدين.

5. قاعدة بيانات خاصة باستثمار أصول الأوقاف و فوائض إيراداتها و المشروعات المقترح تنفيذها من أموال الأوقاف و تكاليفها و الأعيان المزمع استبدالها وفقا لمقتضيات المصلحة ، و الأعيان المقترح نقلها أو رهنها أو تجزئتها أو دمجها أو الاقتراض لتعميرها.

6. إقامة كيان وقفى جديد يقوم على:

أ. إجراء عمليات شبه مصرفية سلبية و إيجابية يمكنه من خلالها:

تلقى ودائع نقدية وقفية مؤيدة و مؤقتة من الواقفين ، ومنح تسهيلات إئتمانية لتمويل مشروعات استثمارية صغيرة أو متناهية الصغر لموقوف عليهم محددين بالاسم أو بالصفة بحسب شروط الواقفين ، بعائد متناقص بسيط ولآجال تتناسب مع آجال الودائع الوقفية المؤقتة.

ب. استخدام تطبیقات التکنولوجیا المالیة فی طلب و دفع تمویلات الاستثمار للمستثمرین بوسائل غیر نقدیة و ذلك عبر السداد الالكترونی لالتزاماتهم أمام الغیر و أمام الوقف.

ت. انشاء محفظة وقف كاش لكل مستحق لنصيب من الريع من غير المستثمرين بما يتيح له إمكانية دفع الفواتير المستحقة عليه منها ، والشراء منها عن طريق التليفون المحمول والسحب النقدى عبر منافذ الدفع و بطاقات الدفع الالكترونية (الفيزا).

- ث. إنشاء الوقف عبر خدمات الانترنت و الموبايل البنكى دون حاجة الواقف للذهاب إلى أية جهة إدارية لإنشاء الوقف أو لتسجيله و توثيقه.
 - 7. بناء استراتيجية وقفية جديدة تقوم على:
- أ. ابتكار وسائل غير تقليدية للتواصل مع فئات و شرائح أصحاب الأرصدة الراغبين في وقفها وقفا مؤبدا أو وقفا مؤقتا و الرد على استفساراتهم على مدار اليوم و ذلك بما يمكنهم من إجراء حوار تفاعلى في كافة الأوقات مع الجهات المسئولة عن إنشاء الوقف ومن تنويع سبل الاتصال بهم و التواصل معهم.
- ب. اطلاق تطبيق الكتروني ذكى على الهواتف المحمولة لتمويل أنشطة و استثمارات المستحقين للريع ، الصغيرة و متناهية الصغر من مال الوقف إلكترونيا ، بما يتيح لطالب التمويل التقديم عليه و تقديم مستنداته الكترونيا ، والحصول على الموافقة الكترونيا ، وتسلم مبلغ التمويل على بطاقة الخصم مسبوقة الدفع الخاصة به ، و ذلك بما يتيح للوقف إعادة هيكلة قطاع الخدمات المالية من خلال الرقمنة و الشمول المالي.
 - ت. إطلاق خدمة التوقيع الالكتروني للواقفين و الموقوف عليهم بما يمكنهم من إنهاء جميع معاملاتهم الوقفية إلكترونيا ، والوصول إلى الخدمات الوقفية التي يحتاجون إليها في إدارة حساباتهم الوقفية بسهولة ويسر.
- 8. ابتكار رسالة تطويرية للوقف تستهدف تحديث طبيعية أهدافه و مقاصده و استثماراته و رفع كفاءة و إنتاجية أصوله وقدرته على تجميع الموارد,
 - 9. ابتكار منتجات و مخرجات و قفية جديدة لا تقف به عند حدود الإبقاء على أصوله وموارده معطّلة أو متدنية الانتاجية إلى حين صرفها في وجوه صرف لا علاقة لها بالمقاصد الشرعية للوقف.
 - 10. ابتكار حلول تساعد على رفع كفاءة الخدمات الوقفية و توسيع نطاق انتشارها لتحقيق المزيد من الكفاءة و الجودة و لاخراج الوقف من دائرة الاقتصاد الخفى المنتج لخدمات استهلاكية يتعذر وقايتها من عمليات الفساد المالي و الادارى ، إلى دائرة الاقتصاد

- الجلىّ الظاهر الذى يخضع للأساليب العلمية الحديثة في الرقابة و المحاسبة الادارية والمالية والمالية والذي ينتج خدمات إئتمانية استثمارية.
- 11. التخفيف من قيود فقه البدايات الاجتهادية في المسائل الوقفية مجل الاجتهاد التي لم يرد فيها نص أو إجماع و التجاوب مع دواعي فقه المآلات في توجهها نحو الدعوة إلى استثمار مدخرات الوقف و أرصدته النقدية و أصوله العينية بما يحقق مقاصده و يرفع من مشاركته في تنمية مجتمعه.
- 12. صياغة سياسات و برامج و أساليب عمل جديدة على وفق رؤية و فلسفة إدارة التميز و الجودة الشاملة القادرة على توليد و توطين و استعمال و استثمار أدوات تقنية المعلومات في بناء القدرات التنافسية للوقف و تحقيق أهدافه و مقاصده و مواجهة متغيرات بيئته و محيطه.
- 13. بناء تنظيم إدارى للوقف يحقق له الادارة بالخطط و الأهداف و الانجازات (الادراة بالمعلومات و التطوير و استثمار الخبرات و ليس بالرؤى الشخصية.)

اسهامات التكنولوجيا المالية في خلق نظم المعلومات الادارية للوقف:

يعيش الوقف الاسلامى اليوم في عصر المعلوماتية و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية المتسارعة التي تنعكس عليه إيجابا وسلبا سواء باعتباره منظمة أعمال أو منظمة اجتماعية أفرزتها احتياجات المجتمع و أمدها المجتمع بمقومات حياتها لتحقيق أهداف مجتمعية و مقاصد تشريعية معينة ، وأياكان التوصيف الفني للوقف ، فإن المعلومات تشكل بالنسبة له موردا أساسيا من موارده بما توفره لاداراته من إمكانيات على إتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب.

مفهوم و طبيعة نظم المعلومات الادارية الوقفية:

جدير بالقول أن نظم المعلومات الادارية الوقفية تكسب الوقف قيمة تنافسية كتنظيم اقتصادى الجتماعى بين سائر منظمات الأعمال في المجتمع، وتؤمن له فرص مواجهة تحديات البيئة المحيطة به. و يقصد بنظام المعلومات الوقفية: نظام انتاج المعلومات التي يمكن استخدامها في دعم النشاط الادارى لمديرى الأوقاف، أو مجموعة المكونات و الاجراءات التي تعمل معا لتجميع و تشغيل و تخزين و توزيع و استرجاع المعلومات التي يحتاج إليها المدراء عند اتخاذ القرارات، فالنظام إذن عبارة عن مجموعة من المكونات المتداخلة التي تعمل معا لاتمام غرض ما.

عناصر أو مكونات نظام المعلومات الادراية للوقف:

1- البيانات: و هي عبارة عن مجموعة من الاجتهادات أو التصورات أو الانطباعات التي يمكن تصورها للوقف ، توضع في شكل كلمات أو رموز لا تعطى معنى و هي منفردة غير كونها توصيفا للوقف، و تعد هذه البيانات المادة الأولية التي تستخدم كمدخلات يتم معالجتها لكي تعطى معلومات على شكل محرجات ، أي أنها مجرد كلمات بدون محتوى أو تنظيم.

۲_ المعلومات: وهي مجموعة البيانات التي عولجت بعد تصنيفها و تحليلها و تنظيمها و تلخيصها بشكل يسمح باستخدامها و الافادة منها حيث أصبحت ذات معني وفائدة ، أو هي : مجموعة البيانات التي خضغت للتحليل و التفسير و الشرح و التوضيح لاستخراج العلاقات والروابط بينها و الوصول من خلالها إلى معلومات مترابطة تلبي احتياجات متخذ القرار و تدعم ثقته في اتخاذ قراراته ، وعلى سبيل المثال فإن تاريخ إنشاء الوقف و نوع العين الموقوفة و مقدار الربع المتحصل منها و عدد المستفيدين و سعر سوقها تعتبر كلها بيانات يمكن لمتخذ القرار باستبدال هذه العين بعد تحليلها و تنظيمها و معالجتها أن يحولها إلى معلومات توصله إلى اتخاذ قرار على ضوئها ، أما المعلومات فإنها عبارة عن تفسير و تحليل لبيانات و ربط بين مضامينها بما يسمح لمتخذ القرار بإتخاذه على ضوئها.

٣_ أما العنصر الثالث لنظام المعلومات الادارية للوقف فهو: المعارف، وهي المدركات بإحدى الحواس أو هي العلم بالخواص المميزة بالأشياء و الفهم و الخبرة المكتسبة و المتراكمة بالتعليم والدراسة والفكر و الموهبة و الفطرة، أو هي قوانين الأشياء التي يؤدي تطبيقها إلى إزالة المشاكل و العقبات. وتأتى المعرفة من تحليل و تحويل المعلومة إلى فهم و فكر و قانون يقود تطبيقه إلى حلول للمشكلات و يحكم الظواهر المتعلقة بها.

نظام المعلومات الإدارية إذن هو نظام منهجى محوسب لديه القدرة على تجميع البيانات من مصادر متعددة بقصد إعادة تصنيفها و ترتيبها و تبويبها و تفسيرها و تحليلها و تحويلها إلى معلومات يتم وضعها أمام مديرى الأوقاف وقت حاجتهم لها عند اتخاذ قرارات بيع و استبدال الأعيان المندثرة قسريا و الأعيان الضعيفة الانتاجية و الأعيان ذات المواقع الجاذبة للاستثمار و ذات أسعار السوق المرتفعة أو عند استثمار المدخرات و الفوائض النقدية للوقف.

و يعنى علم إدارة الأعمال بدراسة نظم المعلومات الإداية و استخداماتها و هو بصدد بيانه لأدوات تطوير الخطط و استخدامات أدوات تكنولوجيا المعلومات و ذلك من خلال ثلاث فئات من الموارد البشرية المؤهلة و المدربه و هم:

- 1. محللي النظم الذين يهتمون بدراسة مشاكل الأعمال ووثائق المعلومات و تفسيرها و تحليلها و تطويرها
 - 2. المبرمجين الذين يهتمون بترميز و ثائق المعلومات المقدمة لهم من المحللين على برامج الحاسب الآلي وجعلها في صورة برامج وحلول فنية.
 - 3. المشغلين الذين يهتمون بإدخال البيانات و المعلومات إلى الحاسب الآلى ويعملون على تشغيل النظام.

و تلعب نظم المعلومات الادارية دورا حيويا في رفع كفاءة إدارات الأوقاف بما تقدمه للمديرين من معلومات تمكنهم من اتخاذ أنسب القرارات و إجراء أفضل التصرفات و خدمة وظائفهم في التخطيط و التنظيم و التوجيه والرقابة.

الفرق بين نظم المعلومات و تكنولوجيا المعلومات:

قدمنا أن نظم المعلومات تعنى بانتاج المعلومات التي يمكن للمديرين استخدامها في نشاطهم الإدارى و تساعدهم في إتخاذ القرارات الصائبة.

أما تكنولوجيا المعلومات فهى: مجموعة أجهزة الحواسيب و البرمجيات و نظم البرمجة و الأدوات والوسائل و الطرق التي يحتاج إليها الوقف في تجميع و تخزين و استرجاع و تحليل المعلومات ومعالجتها و استخدامها من جانب مدرائه لمعاونتهم في إتخاذ قراراتهم. أو هي:

مجموعة الأدوات و الوسائل المرئية و المسموعة و المكتوبة و البرامج التي تساعد على تدوين وتسجيل و تخزين و استرجاع و معالجة واستخدام المعلومات و تداولها و التي تساعد على تقديم الخدمات والعمليات الوقفية للمستفيدين منها ويعتمد عليها الوقف في علاقاته بالواقفين و الموقوف عليهم والمتعاملين معه و المرتبطين به.

نظم المعلومات المالية للوقف:

هى: نظم انتاج المعلومات المرتبطة بإدارة الأصول المالية للوقف مثل حصر الأعيان الموقوفة و استبدالها و تحصيل و انفاق الربع و الوفاء بحقوق المستفيدين و استثمار فوائض الربع واستدامة تدفق الموارد وتنظيم المدفوعات و المتحصلات و بالجملة فإنها المسئولة عن إدارة أموال الوقف و ماليته و ميزانيته و نفقاته و استثماراته و تنميته وذمته المالية الدائنة و المدينة و أنشطته المالية ، وهي تحدف إلى دعم المدراء في إتخاذ قراراتهم المالية وفي تخصيص ومراقبة الموارد المالية في العمليات الوقفية و التنبؤ المالي.

تأثير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في هيكل الوقف و علاقاته التنظيمية:

يمتد تأثير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات ليمس العناصر المالية و الادارية للوقف من الجوانب التالية:

1. التأثير على أساليب و معايير اختيار مجالات استثمار أموال الوقف بما ينتج عنه المستوى المطلوب من النمو في عائدات الاستثمار.

- 2. تطوير أساليب استخدامات الموارد و الانتاج بما يؤدى إلى وفرة الموارد و تخفيض تكلفة استخداماتها.
- 3. تطوير الطاقات البشرية و صقلها بالمعلومات و المعارف بما يؤدى إلى زيادة انتاجيتها و تقليل أعدادها و تعظيم قدرتما على اتخاذ القرارات.
 - 4. تؤدى ميكنة العمليات الروتينية إلى وفرة الأيدى العاملة و زيادة انتاجيتها كما تؤدى وسائل الاتصالات الحديثة و شبكات المعلومات إلى ابتكار وتطوير أنظمة عمل تقلل الوقف والنفقات و ترفع الانتاجية و تقرب بين أعيان الأوقاف المتباعدة.
 - 5. يؤدى استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات إلى سيطرة جهات الادراة على موارد الوقف المتاحة و توظيفها في الأغراض الأكثر نفعا و تعظيم فرص الإفادة منها و زيادة القدرة على التعامل و التكيف مع المتغيرات و المعوقات.

أما تأثير استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات على الجوانب الادراية للوقف فيمكن النظر إليه من النواحي التالية:

- 1. تغيير أشكال و طرق و أساليب العمل الفني و الادراى من خلال استخدام الحاسبات الآلية و شبكات الاتصالات وتحويلها من الأعمال اليديوية إلى الأعمال المميكنة.
 - 2. خلق نظم وسياسات إدارية مرنة تتعامل مع متغيرات المستقبل و تزامن الوقت في التفكير والأداء و إدارة التطوير و التغيير.
 - 3. خلق مخزون لا نهائى من المعلومات يرفع من ذاكرة الإدارة و يمنحها القدرة على العمل الجماعى ، و الكفاءة على التخطيط و التحليل و تقييم النتائج و متابعة الأداء و الرقابة الفاعلة.
 - 4. المساعدة في إعادة تشكيل هيكل الإدارة و التنظيم من خلال: إعادة توزيع الوظائف و إعادة تصميم نظم الرقابة و تبسيطها.
- 5. تطوير و ابتكار نظم عمل تقلل الوقت و النفقات و ترفع الانتاجية و تعيد تصميم الأعمال.

- 6. يكسب تدفق المعلومات عمليات التخطيط و الرقابة و التنسيق و اتخاذ القرارات السرعة والاكتمال و الترابط و التواصل مع المتغيرات.
- 7. تحول تكنولوجيا المعلومات إدارات الأوقاف إلى نظم منفتحة على الجودة و التطوير والتجديد و التغيير و الابتكار و البحث عن التميز و الأساليب الإدارية الجديدة و المرونة و توظيف الموارد الوقفية المتاحة في مجالات أكثر انتاجية لتعظيم العائد منها.
- 8. إن استيعاب الإدارات الوقفية لمعطيات الثورة التكنولوجية يهيّئ لها الفرص و الامكانيات لأفضل استثمار للطاقات البشرية المتاحة لديها وزيادة قدرتما على الابتكار و الخلق و الابداع و اعتماد المعرفة أساسا للتنظيم و توجيه النشاط و تصحيح الأداء.
- 9. تمنح تطبيقات تكنولوجيا المعلومات إدارات الوقف الإيمان بالتطوير التكنولوجي للوقف وتحرير قواعده من الاجتهادات و الاجراءات الجامدة.

الإدارة المعرفية للوقف:

لقد أصبحت المعرفة في عالم الاقتصاد العالمي الجديد مؤهلة و مرشحة لأن تكون المصدر الأساسي للثروة و العنصر الرئيسي للانتاج ، والوجه الحقيقي للاقتصاد العالمي الجديد ، الذي لم يعد يهتم بالبحث في الندرة و الاختيار و إشباع الحاجات المادية للانسان و امتلاك الثروة و انتاج و استهلاك الأموال الاقتصادية حيث تجاوز البحث فيه كل هذه الأمور إلى البحث عن كيفية الحصول على المعارف و المعلومات و توطينها و توظيفها من خلال الإفادة من ابتكارات المبتكرين و اختراعات المخترعين و تطبيقاتها التكنولوجية في انتاج سلع و خدمات جديدة متطورة معقدة الصنع باهظة الثمن لندرتها.

إنه الاقتصاد الذي يتم فيه احلال العقل البشري محل الأرض كرأس للمال و إحلال قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات و المعارف و الخبرات اللاملموسة محل عناصر الانتاج التقليدية ، إنه اقتصاد الوفرة و ليس اقتصاد الثروة المادية إنه الاقتصاد الذي يهتم بانتاج الثروة على حساب اهتمامه بالانتفاع بها ، إنه الاقتصاد الذي يتكون رأس ماله من الفكر الانساني و المعلومات والبيانات و إدارة المعرفة لأغراض توليدها و توطينها و خزنها و تطبيقها و توزيع عوائدها ، إنه الاقتصاد الذي يملك

مفاتيح خزائن الأرض ، ومفاتيح مجالات متعددة و متنوعة وممتدة ومتجددة و متدفقة من القيمة المضافة لعناصر الانتاج المادية المتاحة في المجتمع ، فإنه إذا كانت الأرض الزراعية هي قاعدة الثروة في الاقتصاد الزراعي ، وإذا كانت الآلة هي قاعدتما في الاقتصاد الصناعي و إذا كانت الخدمة هي قاعدتما في الاقتصاد السياحي و المالي ، فإن العقل البشري و التفكير و المعلومات و المعارف هي قاعدتما في اقتصاد المعرفة.

عناصر الانتاج في اقتصاد المعرفة:

إنه إذا كانت الطبيعة و رأس المال و العمل و التنظيم تعتبر العناصر الرئيسية للانتاج في الاقتصاد الكلاسيكي فإن عناصر الانتاج في اقتصاد المعرفة يمكن بلورتما في:

- 1. ملكية قواعد البيانات و المعلومات و المعارف الجديدة.
- 2. عقول بشرية قادرة على الابداع و الابتكار و الاختراع.
 - 3. منظومة بحث علمي مجهزة و مستمرة و متطورة.
- 4. جهاز انتاجي مرن قادر على تحويل براءات الاختراع و نتائج البحوث إلى منتجات جديدة متطورة ، ثم تسويقها في الأسواق العالمية.
 - 5. مناخ وطني مناسب لتبني التوجه نحو اقتصاد المعرفة يسعى إلى:
 - أ. بناء منظومة قوية للبحث العلمي النظري و التطبيقي.
 - ب. خلق و تطوير و تحفيز رأس المال البشرى القادر على انتاج اقتصاد المعرفة.
- ت. تحفيز المنتجين الوطنيين على الاستثمار في قطاع المعلومات و المعارف الجديدة و الابداع التقني.
- ث. إقامة مدن صناعية متخصصة (حاضنات أعمال) لتحويل البحوث العلمية النظرية إلى تطبيقات صناعية زراعية ، وإعداد أطر مؤهلة للبحث العلمي و التقني في ميادين العلوم التطبيقية و التكنولوجيا و تصميم البرمجيات و إنشاء شبكات المعلومات و مشاريع الطاقة الجديدة و المتجددة وتحلية المياه و معالجتها ثلاثيا ، وبالجملة تحفيز الصناعة المحلية و استشراف احتياجاتها و مساعدتها في ادخال تقانات جديدة في أعمالها.

اقتصاد المعرفة في ميزان الشريعة الاسلامية:

قدمنا فيما سبق أن اقتصاد المعرفة هو نوع الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة إلى عناصر الانتاج المتاحة في الاقتصاد الكلاسيكي و التي تشكل المكون الأساسي في العمليات الانتاجية ، وأشرنا فيما تقدم إلى أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تكنولوجيا المواد و التكنولوجيا الحيوية تشكل أبرز مضامين اقتصاد المعرفة ، وذلك بالاضافة إلى تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي التي تعمل على برمجة أنظمة الكترونية من شأنها أن تستخدم لتطوير أنظمة تحاكي عناصر ذكاء الانسان و نمذجة القدرات و المعارف الذهنية الانسانية التي تقوم بحا الآلآت والحواسيب الالكترونية لأغراض انتاج وتجهيز و نقل و تخزين وتوزيع المعارف و المعلومات و حل المشكلات واتخاذ القرارات ، فاقتصاد المعرفة يعمل من أجل هدفين رئيسيين هما : انتاج المعرفة و توظيف المعرفة عن طريق العقل البشري.

وهو لذلك من حيث مفاهيمه ومضامينه و أهدافه يتوافق مع دعوة الاسلام إلى أعمال الفكر واستخدام العقل الذين حث القرآن الكريم عليهما في الكثير من المناسبات و الأحوال منها:

- 1. قوله تعالى : "كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون " الآية ٢٤٢ البقرة.
- 2. قوله تعالى : " و تلك الأمثال نضر بها للناس وما يعقلها إلا العالمون " الآية ٤٣ العنكبوت.
 - 3. قوله تعالى : " إن شر الدواب عند الله الصم البكم الذين لا يعقلون " الآية ٢٣ الأنفال.
 - 4. قوله تعالى: "أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها" الآية ٤٦ الحج.
 - 5. قوله تعالى : " ويتفكرون في خلق السماوات و الأرض " من الآية ١٩١ آل عمران.
 - 6. قوله تعالى : "كذلك نفصل الآيات لقوم يتفكرون " من الآية ٢٤ يونس.
 - 7. قوله تعالى : " وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون " الأية ٢١ الحشر.

لقد اعتبر الشارع الاسلامي الحنيف العقل محل المعرفة ومناط الخطاب و التكليف⁽⁾ و منطقة الاختيار بين البديلات.

و قد قال الغزالي في إحياء علوم الدين: الفكر هو: مفتاح المعرفة و الكشف (). وقد فطر الناس على معرفة معظم مصالحهم الدنيوية ليحصلوها، وعلى معرفة معظم المفاسد الدنيوية

ليتركوها و يتجنبوها ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الحلال بيّن و الحرام بيّن " و قال عليه

الصلاة و السلام: " الاثم ما حاك في النفس وكرهت أن يطّلع عليه غيرك ".

و قد هيأ الله عز وجل العقول لتكون للعباد أداة من أدوات الادراك و الفهم و النظر و التلقى والموازنة ، فتنطلق في الكون سعيا لتسخيره و عمارته و إصلاحه على وفق ما سنه الله من سنن و نواميس كونية ().

و كثيرا ما يدعو القرآن الكريم إلى النظر العقلى و التفكر و التدبر ، ويأمر بالنظر فى الكون واستخراج أسراره ، قال تعالى: "قل انظروا ماذا فى السموات و الأرض" الآية ١٠١ يونس. وقال سبحانه :" أولم ينظروا فى ملكوت السماوات و الأرض و ما خلق الله من شئ" الآية ١٨٥ الأعراف.

و قد عدّ الامام العز بن عبد السلام إهمال النظر فيما خلق الله من المنهيات الباطنة () لقوله تعالى : " أفلا ينظرون إلى الابل كيف خلقت و إلى السماء كيف رفعت و إلى الأرض كيف سطحت " الآيات الارامن سورة الغاشية.

⁽⁾ شجرة المعارف و الأحوال _ العز بن عبد السلام _ تحقيق إياد خالد الطباع _ دار الطباع للنشر دمشق سوريا ١٤١٠ هـ ص ٣٨٠

⁽٢) إحياء علوم الدين _ الغزالي _ المكتبة التجارية الكبرى بمصر ج١ ص٣٦٦

^(۲) د/ عمر بن صالح بن عمر _ مقاصد الشريعة عند الامام العز بن عبد السلام _ دار النفائس للنشر عمان / الأردن ١٤٢٣ هـ _ ص١٩٤. هـ _ ص١٩٤.

⁽⁾ شجرة المعارف و الأحوال ص١٠٥ مرجع سابق.

وقد اعتبر الأمام العز بن عبد السلام العقل أشرف المخلوقات و أخطرها ، كما اعتبره محلا لمعرفة الله ومناط خطابه و تكاليفه الشرعية ، وطريقا يتوصل به إلى معرفة مصالح الدنيا ومفاسدها () وبين أن حفظ العقل يكون بعدة طرق منها:

- أ. تحريره من رق التبعية و التقليد.
- ب. تنمية مداركه بالتفكر و النظر ، فإن الفكر عبارة عن التأمل في المعاني و تدبرها و إعمال الخاطر و إجالته في الأمور طلبا للوصول إلى حقيقتها.
 - ت. تحريم المسكرات و المفترات و كل ما من شأنه أن يشغله عن مهامه.

و صفوة القول فيما تقدم:

أن مبادئ و أحكام الشريعة الاسلامية لا تتصادم مع مبادئ و متطلبات اقتصاد المعرفة ، بل تتوافق معها و تدعو إليها ، و تحفز المنتجين بأدوات وآليات و أساليب اقتصاد المعرفة تحقيقا لوفرة الانتاج واعتدال الأسعار و جودة الانتاج و الارتقاء به نحو الأفضل ، ودرءا لاهدار الموارد الاقتصادية المتاحة ، وذلك بما ينعكس إيجابيا على تحسين مستوى معيشة المجتمع الاسلامي.

احتكار المعرفة في إطار آيات القرآن الكريم:

لقد جاء تعبير القرآن الكريم عن احتكار المعارف و المعلومات و الفنون الانتاجية المتقدمة و عدم بيانها للمحتاجين إليها من أجل تحقيق المزيد من المنافع المالية من ورائها و استغلال حاجة الناس إلى المنتجات المتولدة عنها، جاء تعبير القرآن عن هذا السلوك الاقتصادى المعيب بكتمان العلم، و أورد النهى الذى يفيد التحريم في عدد من الآيات منها:

1. قوله تعالى:" إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب و يشترون به ثمنا قليلا أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار ، ولا يكلمهم الله يوم القيامة و لا يزكيهم ولهم عذاب أليم" الآية 172 البقرة.

۲۲

⁽⁾ قواعد الأحكام - العز بن عبد السلام ص٢٤

- 2. قوله تعالى :" إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات و الهدى من بعد ما بيناه للناس فى الكتاب أولئك يلعنهم الله و يلعنهم اللاعنون" الآية ١٥٩ البقرة.
- 3. قوله تعالى :" الذين يبخلون و يأمرون الناس بالبخل و يكتمون ما آتاهم الله من فضله" من الآية ٣٧ من سورة النساء.

حيث ترشد هذه الآيات إلى أن هذه المعلومة نعمة هدى الله إليها بعض عباده ، وبقدر ضرورتها وحيويتها لحياة الناس يكون عقاب الله عز وجل لمن كتمها من أجل أن يشترى بها ثمنا قليلا ، فإن الله سبحانه وتعالى لم يبين آياته للناس إلا لكى يتقوه و يشكروه ، وليس من التقوى و لا من الشكر لله أن يحتكر من هداه الله عن طريق العقل الذى أنعم الله به عليه إلى ابتكار و اختراع ينفع الناس أن يحتكره لمنافعه الذاتية و يكتمه.

أهمية الادارة المعرفية للوقف:

لماكان الوقف تنظيما اقتصاديا اجتماعيا ، فإن المعرفة تعد عاملا أساسيا في تحديد نجاحه في تحقيق أهدافه و في منافسته لقطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص و جمعيات المجتمع المدنى الخيرية. وذلك لأنه:

- 1. عن طريق إدارة المعرفة يمكن التعرف على القدرات المنغرسة فى عقول أفراد إدارات الأوقاف والارتقاء بها لتكون نوعا من الأصول التنظيمية للأفراد الذين يعتمد الوقف على قراراتهم فى استعمالات أمواله.
 - 2. أنه و عن طريق الادارة المعرفية للوقف يمكن الوصول إلى النتائج التالية:
 - زيادة كفاءة الأداء لموظفى الادارات.
 - رفع قدرات الأفراد على التصورات و الادراكات.
 - تحقیق ملکة التمیز لدی أفراد الادارات.

- إكساب الموظفين القدرة على التفكير و نفاذ البصيرة من خلال توقع المشكلات المحتملة و التقييم الفعال لنتائجها و الإدراك الواعى لحلولها و القدرة على استشعار الفرص و استغلالها بسرعة بطريقة ماهرة و محترفة.

أثر تطبيقات تكنولوجيا المعرفة على الوقف:

- 1. يمكن أن يرتب الانترنت أثرا بالغا على تطوير إنشاء الوقف و توثيقه.
- 2. يمكن أن تؤدى تقنيات الحاسب الآلى فى التخزين و الاسترجاع إلى حفظ حجج الأوقاف من الضياع و حفظ أعيان الأوقاف من الاندثار القسرى.
- 3. يمكن أن يؤدى تطور مفهوم الهوية الشخصية للموقوف عليهم إلى الهوية الالكترونية إلى إمكانية الوقوف على الاحتياجات الفعلية للموقوف عليهم من الخدمات الوقفية بل و إلى تطوير الخدمات بما يناسب كل موقوف عليه على حدة.
- 4. يمكن أن تؤدى مواقع التواصل الاجتماعي إلى مزيد من اقناع أصحاب الفوائض المالية بأهمية و ضرورة الوقف.
- 5. يمكن أن تؤدى تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى تحفيز دور الوقف في التنمية و الاستثمار عن طريق التنبؤ بمجالات الاستثمار الواعدة و توجيه أموال الأوقاف إلى أفضل المجالات بناء على الموازنة بينها في الربحية بين الماضي و الحاضر.
- 6. يمكن أن تؤدى تطبيقات تكنولوجيا المعرفة إلى تحويل الرمال فى أعيان الوقف إلى ذهب وتحويل الأفكار إلى منتجات ذات قيمة تبادلية ، فإن موهبة الابداع لها نفس خصائص رأس المال العيني و النقدى ، حيث تلعب فى الاستخدم و الاستثمار نفس دور عناصر الانتاج ، و حيث تماثله فى كونها نتاج لاستثمار سابق ، و حيث تكمن قيمتها فى استخداماتها المستقبلية و الأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى أو تعد منها:
- أ. أن الحكومات المصرية المتعاقبة بعد ثورة يناير ٢٠١١ حولت ملايين الأفدنة من الأراضى الصحراوية منعدمة القيمة التبادلية إلى سلعة أغلى من الذهب بفكرة معرفية بسيطة و هي ترفيق هذه الأرض بمدّ شبكات الطرق و المياه و الكهرباء و الأمن

وسائر المرافق الخدمية إليها و ما العاصمة الإدارية الجديدة وما سائر المدن الجديدة في المنصورة و دمياط و العلمين و التجمع الخامس إلا نماذج قليلة لهذا المثال. و عليه فإنه يمكن ترفيق أراضي الأوقاف لرفع قيمتها السوقية.

ب. أن المعامل البحثية عقب انتشار فيروس كوفيد ١٩ (كورونا) ترجمت ما لديها من معارف إلى براءات اختراعات و علامات تجارية و حقوقا مالية للملكية الفكرية وامتلكت زمام انتاج الأمصال و اللقاحات الواقية من الفيروس و باعت هذه الأمصال بمليارات الدولارات لكافة دول العالم. وعليه فإنه يمكن إقامة معامل بحثية متطورة من أموال الأوقاف لانتاج الأمصال و اللقاحات للأمراض المعدية و حصول الوقف على أرباح طائلة من هذه المعامل.

و الوقف الاسلامي ليس بعيدا عن هذه التطبيقات فإنه يقوم على الملكية المزدوجة الجامعة للملكية المادية و الملكية الفكرية ، و يمكن للإدارة المبدعة له أن ترتقى بصناعة خدماته ، وأن تمدها لاشباع الحاجات الاجتماعية للموقوف عليهم و إلى صناعة الخدمات الإبداعية التي تدر عائدات اقتصادية مرتفعة و التي تتمحور حول تقنيات البرمجيات و الاتصالات الجديدة و الاكتشافات الدوائية والكيميائيات و الالكترونيات الدقيقة و الفوتونات و الشرائح الممغنطة و كافة الصناعات الابداعية غير الملموسة و الصناعات الخدمية الجديدة المكونة للملكية الفكرية غير المادية التي يتزايد الطلب العالمي عليها و التي تتميز بسهولة تداولها الكترونيا و إمكانية التجارة فيها و الاتجار بحا بفضل التقنيات الجديدة ، وقلة حاجتها إلى و سطاء لتبادلها و توزيعها ، فضلا عن ضآلة حجمها و حجم التقنيات صناعتها و حجم إداراتها ، وقلة احتياجها إلى المواد الخام في صورها التقليدية و التي لا تحتاج إلا إلى عقول بشرية مبدعة و معامل بحثية متطورة.

مواصفات التنظيم الادارى للوقف في إطار الادراة المعرفية:

ينبغى أن يتصف هذا التنظيم بالخصائص و المواصفات التالية:

1. الرؤيا الثاقبة القادرة على تحويل الافكار إلى واقع.

- 2. العزم و المغامرة و تبصر الخطوات المقبلة و التركيز على تحقيق الأهداف.
- 3. المهارة و التمتع بصفات (الأنا) التي توحى و تحفز دائما على تحقيق النجاح المتواصل والتي تدفع إلى الاعتزاز بالأفكار و عدم الاعتراف بالفشل.
 - 4. الالحاح و المثابرة على تحويل الأفكار و الرؤى إلى واقع.
 - 5. القدرة على تحويل رأس المال الفكرى إلى رأس مال نقدى.
 - 6. القدرة على استشعار توجهات البيئة المحيطة و التفاعل السريع معها بأفكار جديدة واختراعات مطورة.
 - 7. القدرة على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب دون تسرع أو إبطاء.
 - 8. القدرة على التطوير المستمر للذات ، والحفاظ على حقوق براءات الاختراع المطبقة في العمليات الانتاجية.
 - 9. القدرة على تحويل الفكرة إلى مشروع ، وعلى كيفية وضع خطة تجارية و استثمارية له وتسويقه تجاريا.
 - 10. رؤية الجانب المشرق من كل شئ و إرادة التغيير للجانب المعتم من كل شئ.
- 11. القدرة على الموازنة بين الانضباط و الحرية تحنبا للوقوع في براثن الانغلاق و الانفلات

ثانيا: دور تكنولوجيا المعلومات في إحياء سنة الوقف الاسلامي:

للمعلومات دور مميز وفعال في اكتساب المعرفة ، فإن المعلومات باعتبارها أفكار أو اجتهادات علمية يتم تبادلها بين الباحثين عبر وسائل الاتصال المختلفة أو من خلال قنوات مراكز ونظم المعلومات ، تحقيقا لأهداف متنوعة قد يكون من بينها نشر مفاهيم معرفية معينة ، أو مساعدة صانع و متخذ القرارا على صناعة و اتخاذ القرار الصائب في أي مجال من مجالات الحياة السياسية أو الاقتصادية ، أو تمكين الباحثين في مراكز البحث من الاستفادة منها في الوصول إلى الاكتشافات و الابتكارات والاختراعات العلمية التطبيقية ، أو لتكوين معارف جديدة متبكرة و غير مسبوقة تضيف جديدا إلى التراكم المعرفي السابق ، هذه المعلومات بمفاهيمها و أهدافها المشار إليها أصبحت في عصر الاقتصاد الرقمي و اقتصاد المعرفة قاعدة أساسية من قواعد ترسيخ الفهم و العلم و المعرفة لدى كافة المتلقين

للمعارف المكتسبة و الممارسين للبحث العلمى ، لا باعتبارها أخبارا أو أفكارا نظرية مجردة ، بل باعتبارها حقائق و مكونات داخلة فى نسيج كافة العلوم و المعارف و قادرة على إحداث تغييرات ملموسة فى الأبنية المفاهيمية النظرية و الأنساق المعرفية لكافة العلوم

لقد أصبحت المعلومات في عصر المعلوماتية الرقمية ذات أهمية قصوى في مجالات تلقّى المعرفة عبر الشبكات الرقمية (الانترنت ، جوجل ، الفيسبوك ، و التويتر وغيرها) وذلك حين ينقّب الباحث في خارطة عن مفردة علمية معينة ، فيظفر منها بالكثير من المعارف القادرة على تغيير أو تصحيح أو تدعيم الحالة المعرفية لهذا الباحث في المجال البحثي الذي يشغله. وبناء على ما تقدم يمكن القول :

إن مصطلح المعلومات ذو صلة وثيقة بمصطلح المعرفة ، فإن المعرفة هي الحصيلة النهائية لاستخدام واستثمار المعلومات من قبل الباحثين و صانعي و متخذى القرار ، الذين يعنيهم تحويل المعلومات إلى معارف و تسخيرها لخدمة أغراضهم و مصالحهم.

علم المعلومات:

في عصر الشمول المالي و الاقتصاد الرقمي و الذكاء الاصطناعي لم تعد المعلومات مجرد بيانات تمت معالجتها الكترونيا لغرض تحقيق هدف محدود ، أو مجرد بيانات تم تجميعها من مصادرها و تصنيفها و تبويبها و فرزها و تلخيصها و تخزينها و استرجاعها وقت الحاجة إليها في شكل نتائج و معارف مفيدة ، بل تطور مضمون و محتوى و نطاق و دور المعلومات ، ونتج عن هذا التطور نشأة عدد من العلوم الآخذة في الاستقلال بعضها عن بعض و منها :

- (١) علم المعلومات
- (٢) تكنولوجيا المعلومات
 - (٣) نظم المعلومات
 - (٤) المعلوماتية

أما علم المعلومات فيمكن تعريفه بأنه: العلم الذى يدرس خواص المعلومات و العوامل التي تحكم تدفقها ، ويعنى بتجميعها من مصادرها و معالجتها الكترونيا و تخزينها و استرجاعها وقت الحاجة إليها و تحيئتها لاستخداماتها الممكنة وتسهيل الاستفادة منها ، ثم انتاجها و تفسيرها باستخدام الحاسب الآلي.

و قد نشأ علم المعلومات كتطور طبيعى لعلم المكتبات و التوثيق فى منتصف الخمسينات من القرن العشرين ، وهو فى تطور مستمر ، وقد نتج عن تطوره أن أصبح له مجالان رئيسيان (أولهما) نظرى أكاديمى و يختص بالبحث فى ماهية المعلومات و حركتها و الجهات التى تتحكم فى نقلها و تدفقها ، ودراسة خواص المعرفة و كيانها و طرق تنميتها.

(و الثانى) عملى تطبيقى و يختص بدراسة كيفية استخدام المعلومات و المعارف الاستخدام الأمثل في الأغراض المطلوبة ، وأساليب تطوير وسائل الحصول على المعلومة وتنظيمها و معالجتها و تخزينها و بتّها و استرجاعها و تميئتها لأفضل إفادة منها.

و أما علم تكنولوجيا المعلومات فيمكن تعريفه بأنه: العلم الذى يبحث في التطبيق المنظم للمعرفة والاستخدام الفاعل لها ، من خلال وسائل و آليات الحاسوب و الاتصالات و تحويل الاكتشافات و الاختراعات و الابتكارات إلى منتجات قابلة لاشباع الحاجات الانسانية ، أى ترجمتها إلى تطبيقات انتاجية نافعة ، أو بمعنى آخر:

هو العلم الذى يسعى إلى التطبيق العملى للمعارف النظرية و ترجمتها إلى اختراعات و اكتشافات جديدة و ذلك من خلال تجميع و تخزين و بث ومعالجة مختلف أنواع المعلومات تكنولوجيا عبر أجهزة الجاسوب ووسائل الاتصال المتنوعة القادرة على السيطرة على المعلومات و استثمارها في مجالات الحياة مثل الفوتونات و الألياف الضوئية و الأقمار الصناعية و أجهزة الثريا و الاتصالات الحديثة.

أهداف وغايات علم تكنولوجيا المعلومات:

يهدف هذا العلم إلى:

- 1. اختراع و استخدام الأدوات القادرة على تجميع كافة المعلومات من مختلف المصادر.
- 2. تصنيف و تحليل و فهرسة و توثيق المعلومات التي يتم تجميعها ثم حفظها و تخزينها بالوسائل المختلفة بعد تميئتها للاستخدام.
 - 3. استرجاع و إتاحة القدر المطلوب من المعلومات لكل مستفيد وقت طلبه إياها.
 - 4. الانفتاح على مستجدات الاختراعات و الاكتشافات و استثمارها.
 - 5. ترجمة و تحويل المعلومات من واقعها العلمي و المعرفي إلى منتجات عينية صالحة للاشباع المباشر للحاجات الانسانية.

و أما علم نظم المعلومات فيمكن تعريفه بأنه:

العلم الذي يبحث في مجموعة الاجراءات و العمليات المنظمة التي تقدف إلى:

- 1. جمع و توثيق البيانات و ثيقة الصلة بموضوع معين أو غاية محددة.
- 2. معالجة البيانات التي تفتقر إلى آليات تحليلية و تحتاج إلى تحديد دلالة معانيها في صياغة معددة بواسطة العقل البشري.
- 3. تخزين المعلومات حتى يسهل نقلها و تداولها و استرجاعها من أجل تأمين احتياجات الباحثين و صانعى القرار و تزويدهم بمعلومات مفيدة و خصبة مستنبطة بواسطة الذهن البشرى ، ويصعب الوصول إليها عن طريق الحاسب الآلى لافتقارها إلى معالجات عقلية لا يمكن الوصول إليها إلا بالخبرة و الدراية و المعرفة المسبقة.

نظام المعلومات الالكتروني:

فى الماضى كان يتم جمع و تصنيف و معالجة و تخزين و استرجاع المعلومات بطرق يدوية و فى ملفات ورقية ، ومع ظهور الحاسب الآلى و تطور استخداماته و ما يوفره من إمكانات كبيرة ،

بدأ التحول من النظام اليدوى الورقى إلى النظام الالكتروني المحوسب ، وذلك لما يوفره الحاسب الآلى في هذا الخصوص من المزايا التالية :

- 1. السرعة في التجميع و التصنيف و التخزين و الاسترجاع.
- 2. توفير الجهد في التعامل مع مصادر المعلومات و معالجتها و تخزينها و استرجاعها.
 - 3. وفرة المعلومات التي يمكن الوصول إليها عن طريق الحاسب.
 - 4. سهولة الاسترجاع و تعدد أساليبه و أدواته و لغاته و مواقعه.

العناصر المكونة لنظام المعلومات:

يحتوى نظام المعلومات على مجموعة متكاملة و مترابطة من المكونات و العناصر من أهمها:

- 1. المبرمج المتخصص المدرب الخبير بطبيعة النظام ووظائفه (المنتج للمعلومة).
- 2. البرامج التطبيقية القادرة على معالجة البيانات و تخزينها و استرجاعها (مصدر المعلومات)
 - 3. أجهزة الحواسب الآلية و أجهزة الاتصال القادرة على بث المعلومات إلى مواقع طالبيها.
 - 4. البيانات و المعلومات المستفادة من مصادرها المختلفة و المعالجة عن طريق العقل البشرى.
- 5. طالب المعلومة أو المستخدم لها أو المستفيد منها من الطلاب و الباحثين و متخذى القرار.

و أما علم المعلوماتية فيمكن تعريفه بأنه:

أحد علوم الحاسب الآلى التطبيقية التي تعنى بدراسة استخدامات الحاسب الآلى في معالجة البيانات وانتاج و توليد المعارف الصالحة لتوظيفها في ميادين النشاط الانساني منها.

أو بعبارة أخرى: هو علم تنمية و استثمار و توظيف المعلومات و تطويرها بالاستخدام و تميئة البيئة المعرفية لجودة النشاط الانساني و المساهمة في ترجمة النتاج الرقمي للحاسب الآلي في تنمية و استثمار أعيان الأوقاف و المحافظة عليها من الاضمحلال و الاندثار.

معلوماتية فقه الوقف و تطبيقاتها:

إن الوقف الاسلامي يمكنه الاستفادة من كافة علوم تكنولوجيا المعلومات المشار إليها فيما تقدم عن طريق التطبيقات التالية:

- 1. تجميع و تخزين و استرجاع أقوال جميع فقهاء الشريعة في أحكام الوقف.
 - 2. تجميع و تخزين و استرجاع وثائق وقف جميع الأعيان الموقوفة.
- 3. تجميع و تخزين و استرجاع جميع التصرفات الواردة على كل عين موقوفة.
 - 4. تجميع و تخزين و استرجاع شروط كل واقف عند إنشاء وقفه.
 - 5. تجميع و تخزين و استرجاع حقوق و متحصلات كل موقوف عليه.
- 6. تجميع و تخزين و استرجاع مخاطر الاستثمار في كل مجال من مجالات الاستثمار.
 - 7. تجميع و تخزين و استرجاع متغيرات كل بيئة محيطة بكل عين موقوفة.
 - 8. وضع و استخدام البرامج القادرة على الموزنة بين أقوال الفقهاء و الترجيح.
 - 9. إتاحة القدر المطلوب من المعلومات لكل واقف و مستفيد في كل عين موقوفة.
 - 10. تحليل أقوال الفقهاء التي تحتاج إلى تحديد دلالة معانيها.
- 11. تخزین المعلومات و تسهیل استرجاعها و تداولها لتأمین احتیاجات الباحثین و صانعی و متخذی القرار و تزویدهم بمعلومات کان یصعب الوصول إلیها بدون طریق الحاسب الآلی.
 - 12. تحقيق السرعة في تجميع و تخزين و تصنيف و استرجاع المعلومات عن كل عناصر الوقف توفيرا للجهد و تعديدا لأساليب و أدوات الاستفادة من المعلومات لكل من طالب المعلومة أو المستخدم لها أو المستفيد منها.
 - 13. إتاحة الفرص أمام توظيف واستثمار المعلومات المتعلقة بالوقف.

وجوه الصلة بين فقه الوقف و المعلوماتية:

يعتبر الفقه العام درجة متقدمة من درجات الادراك العقلى للمعارف و المعلومات ، و ذلك من حيث إنه يبنى على المعرفة التي تغلب على الظن و الفهم الخالص و العلم المستقر في عقل و ادراك الفقيه و المجتهد.

و قد جعل القرآن الكريم القلب مستقرا و مستودعا للفقه ، و من شواهد ذلك قوله تعالى: " لهم قلوب لا يفقهون بها " الآية ١٧٩ الأعراف ، و قوله تعالى : " و منهم من يستمع إليك و جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرًا " الآية ٢٥ الأنعام.

و نسبة الفقه إلى القلب في هاتين الآيتين مفادها: أن القلب يعتبر أعمق موضع و مقر للتعقل و التفكر و التدبر و المعرفة المتعمقة.

و قد اعتبر القرآن الكريم الفقه من قبيل العلم الحقيقي المستقر في قلب الفقيه ولبّه ووجدانه و ليس من قبيل مجرد النظر و جميع أشتات المعارف و متفرقاتها.

و تكمن الصلة الوثيقة بين الفقه و المعلوماتية من حيث قيام كل منهما على الأفكار الافتراضية الابداعية التي يقع على المشتغل بكل منهما تحويلها و تجسيدها إلى واقع ، ينفرد المشتغل بأيهما بصياغته ، حيث ينفرد الفقيه ببيان الحكم الشرعي لما افترض وقوعه من مسائل و ينفرد المبدع المخترع من خلال فكره الخيالي الافتراضي بصياغة براءة اختراعه و كتابة اكتشافه في شكل برنامج حاسوبي يسلمه بعد اختباره لإحدى شركات الانتاج لترجمته إلى منتجات مادية ملموسة ذات قيمة تبادلية ، فالطريق إلى بيان الحكم الشرعي لواحد من مستجدات الحياة ، و إلى تحويل المعارف إلى أموال اقتصادية ذات قيمة تبادلية يبدأ من العقل البشري و يمر بمراحل سؤال النفس و انشغال الفكر وترتيب الأفكار و بلورتما في عمليات عقلية متتابعة و موصلة إلى النتيجة المستهدفة. و بناء عليه: فإن الفقه يقع من المعارف و الادراك العقليين في المرتبة المتوسطة بين عمليات التفكير و النظر ، والتذكر ، وذلك حيث تنهض و ظيفة الفقه الادراكية في مصادر الشريعة المجمع عليها والمختلف فيها ، على المعرفة الحقيقية و الفهم الخالص و الفطنة و غلبة الظن عند الفقيه بأن ما

توصل إليه من حكم شرعى بوجوب أو ندب أو تحريم أو كراهة أو إباحة أمر من الأمور أو فعل من الأفعال ، إنما هو حكم الله في المسألة قيد البحث أمامه.

و اللغة العربية تؤيد هذا الاستنتاج فإن المدلول اللغوى للفقه يرشد إلى أنه عبارة عن حسن الادراك والفهم لأغراض المتكلم من كلامه ، حيث يقال : فقه الأمر فَقْهًا و فِقْها إذا أحسن إدراكه ، وحيث يقال: فقه عنه الكلام أى فهمه ، فهو فَقِهُ ، وحيث يقال تفقه الأمر أى تفهمه و تفطّنه ، فإن الفقه في كل ذلك هو : الفهم و الفطنة و الفقيه هو : العالم الفّطِن بأصول الشريعة و أحكامها.

و فقه الوقف في خاصته و أطره و قواعده لا يعدو أن يكون : العلم بالأحكام الشرعية العملية للوقف المكتسبة من أدلتها التفصيلية ، أى أنه:

- 1. استنباط لأحكام الوقف من أدلتها.
- 2. أو أنه معرفة حكم الشرع في إنشاء الوقف و تنميته و استثماره و استبداله و اداراته.
- 3. أو أنه تصور المعقولات و إدراك الوقائع على حقيقتها و ترتيبها على أسبابها و الوقوف على حكم الله فيها بحسب ما يغلب على ظن الفقيه.
 - 4. أو أنه طريق الوقوف على تصورات أحكام الوقف و تجريدها عن ملابسات الزمان والمكان والمكان والوصول إلى حقيقة هوّيتها.

إن فقه الوقف بهذه المعانى يكون أداة من أدوات المعرفة و طريقا موصلا إليها ، لأنه و عن طريقه يتم الحصول على حقيقة الوقف في العقل و إدراك مقاصده و مراميه.

و الله تعالى أعلى و أعلم و صلى الله و سلم و بارك على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.